دعا إلى تطبيق قانون مكافحة غسيل الأموال

السعدون: قضية الإيداعات البنكية للنواب لن تنتهي بـ «الطارئة» أو عدم التعاون مع رئيس الوزراء

احمد السعدون

دعا النائب احمد السعدون الحكومة الى الاضطلاع بدورها في متابعة المعلومات المثارة حول شبهات غسيل الأموال المتهم فيها بعض الأطراف النيابية، مؤكدا انه سيذهب الى أبعد مدى ومن خلال الأدوات الدستورية كافة «رغم القناعة بأن الدورة الطارئة او عدم التعاون مع رئيس الحكومة لن يحلا هذه القضية».

وتناول السعدون في مؤتمر صحافي عقده بمجلس الأمة امس كذلك قضية شركات الانترنت وضرورة عدم تحميل المال العام كلفة خفض اشتراكات الانترنت، كما تطرق الى مضايقة المغردين، وخروج ديوان الخدمة المدنية عن اختصاصه بعدما نسب اليه من مراقبته المرفوضة.

وقال النائب احمد السعدون ان قضية الايداعات البنكية لن تنتهي بعقد جلسة طارئة او عدم التعاون مع رئيس الوزراء، ومخطئ من يعتقد ذلك، وسنذهب الى أبعد مدى، مؤكدا انه على رئيس الحكومة الا يبقى في منصبه بعد هذه القضية.

وأشار السعدون: مع تقديرنا لمحافظ البنك المركزي لايزال أمامه مسؤوليات، فمن واجبه القيام فيها بمجرد نشر الخبر ويقوم بتطبيق المادة 15 من القانون بما يخص غسيل الأموال ويجب التحقق من كل الأعمال للشركات المالية كافة.

وأضاف السعدون: ان هذه القضية تمس أمن البلد، مشددا على انه إذا كانت القضية فيها حماية للكويت لن نتردد بمحاسبة اي جهة إذا لم تكشف اي ممارسات مخالفة للقانون، مبينا انه يفترض مكافأة اي شخص يكشف عن اي ايداعات مخالفة للقانون وان يصدر قرار من وزير المالية بمكافأة الشخص المعنى حسب ما جاء بالمادة 15 من القانون.

وطالب السعدون المؤسسات المالية كافة الابلاغ عن اي معاملة مالية مشبوهة، موضحا ان بعض المسؤولين أبلغوا عن ايداعات مشبوهة ولكن جاءت تعليمات من البنك المركزي بوقف الأمر وعدم الابلاغ.

وبيّن السعدون ان المادة 6 و7 من القانون تنص على الحبس 7 سنوات ومصادرة المبلغ المودع مع مضاعفته كغرامة ومعاقبة اي موظف يساعد في ذلك، مشيرا الى ان هذه القضية محزنة ومؤلمة وسنستمر الى نهايتها وهي ان تقوم البنوك بدور استثناء ومنذ 2002 بالكشف عن ايداعات مشبوهة لهذه القضايا لا تسقط بالتقادم.

وقال السعدون ان هذه قضية أمن بلد ولا أريد ان أشجع أصلا، فإذا القضية فيها حماية الكويت لن نتردد بمحاسبة اي جهة إذا لم تكشف عن اي ممارسات وستكون معرضة لإخطار المؤسسات الدولية والأمم المتحدة بما يخفض من تصنيف هذه المؤسسات.

وأشار السعدون الى مواقع الانترنت التي تتطرق للدول الأكثر تعاملا في غسيل الأموال والتي وضعت الكويت من ضمن الدول في غسيل الأموال، مؤكدا ان تخفيض التصنيف لن يقف فقط على المؤسسات المالية بل يصل الى البنك المركزي بعينه.

من جهة أخرى، قال السعدون ان وزير المواصلات بشرنا بأنه استطاع ان يضغط على الشركات غير المرخصة لتخفيض رسوم الانترنت وإلغاء بعض البنود، ووجه السعدون سؤالا لوزير المواصلات مفاده: هل قامت هذه الشركات فعلا بتخفيض الرسوم أم خفضت الحكومة الرسوم التي تأخذها؟! مضيفا: إذا حصل ذلك فإن ذلك عبث بالمال العام، مؤكدا ان الشركات غير المرخصة سلطتها أقوى من الوزير بل أقوى من الحكومة ويفترض ان الوزارة هي المزود الرئيسي.

وأضاف: ان الشركات غير المرخصة يتم منحها العطايا من المال العام وهي تأخذ من جيوب المواطنين.

واتهم السعدون الحكومة بأنها لا تدير البلد بل 4 ـ 5 أشخاص من أصحاب النفوذ.

وقال السعدون ان تخفيض الرسوم ان كان من الحصة التي تأخذها الوزارة من الشركات فهو انتهاك للمال العام.

من جهة أخرى، قال السعدون ان الهجمة غير العادية على المغردين ولا نعرف أين دور ديوان الخدمة المدنية من الإعراب؟ مشددا بأننا لن نسمح بهذا النهج وسنواجه بكل الوسائل الدستورية.

واستغرب السعدون من التصرف «الغريب والقبيح» الذي حصل في مبنى الأعضاء، ومركز المعلومات لمجلس الأمة الجديد والذي تأخر عن موعده وبما قام به المقاول بإغلاق المبنى لمدة (ساعات) على المسؤولين في وزارة الأشغال لأنه لم يعجبه تصرفهم وبعدها تكرّم (وفتح عليهم) وكذلك قام بإغلاق المكاتب عدة أيام وبسؤال وزير الأشغال أكد ذلك وعند ذهاب وزارة الأشغال لتسجيل قضية لم تقم وزارة الداخلية بإجراءاتها وتقاعست.

ووجّه السعدون نداءه لوزير الداخلية قائلا: يا وزير الداخلية لا تعتقد انك محصن وأنا بانتظار رد وزير الأشغال على سؤالي عن الحادثة.

وزاد السعدون: بدأنا أول خطوة في الطريق الصحيح للكشف عن أوجه الخلل.

وفيما يخص الاستقالة الجماعية قال السعدون: ان لكل نائب ان يقرر ما يريد وان الاستقالة منتجة، في حالة واحدة إذا كانوا يشكلون أغلبية ويعطلون جلسات المجلس وبالتالي عدم قدرة المجلس على الاجتماع مما يؤدي الى حل المجلس ودون ذلك أعتقد ان الاجراء غير مجد.

وعن الجلسة الطارئة قال السعدون: «ما عندنا مشكلة» وحتى لو كان استجواب رئيس الوزراء. ولدى سؤاله عن الاتهام دون دليل شدد السعدون على أنه لم يتكلم عن قضية أثيرت ولا أنظر لمن وجه الاتهام ومسؤولية البنك المركزي ان يمارس صلاحياته حول ما أصدره من معلومات لأنه يملك السلطة ويتخذ الإجراءات.

البراك يطالب محافظ البنك المركزي بالفزعة للكويت أو الاستقالة بعد «الفضيحة المليونية»

اكد النائب مسلم البراك ان ليس أمام محافظ البنك المركزي ازاء «الفضيحة المليونية» سوى طريقين لا ثالث لهما، فإما ان يفزع للكويت ودستورها او يستقيل.

واستغرب البراك في تصريح للصحافيين تصريح المحافظ المركزي الذي قال فيه انه لا يوجد بلاغ من البنوك لدى النيابة العامة حول هذه القضية.

واسف البراك ان يصدر هذا التصريح من المحافظ الذي يملك وفقا للقانون الرقابة المصرفية على جميع البنوك والمراكز المالية لجميع حسابات العملاء، خصوصا اذا تعلق الامر ـ وكما اشارت «القبس» ـ بإيداعات بنكية ولفترة زمنية قصيرة لنائبين احدهما تضخم رصيده الى ان وصل الى 17 مليون دينار والآخر وصل الى ملايين الدنانير.

واشار الى ان جريدة «القبس» بذاتها اشارت في اليوم التالي لنشر القضية الى أنه لا يوجد بلاغ لدى النيابة العامة.

وذكر البلاغ ان الكل يعلم أنه لا يوجد بلاغ حتى ينفيه محافظ البنك المركزي، متسائلا «ما الجديد الذي اتيت به؟»، واضاف: نحن لا نتكلم عن بلاغات قدمت ولكن نطالب بإجراءات يجب ان تتخذ وقد رسمها القانون.

واشار الى ان النيابة العامة ليست جهة مباحث انما جهة تحقيق بما يحال اليها وبمثل هذا الوضع لا يوجد طرف يملك هذه الاحالة بمعلوماتها ومستنداتها في حال وجودها، كما اشارت اليها «القبس» سوى المؤسسة التي انت على رأسها وهي البنك المركزي.

وتابع البراك مخاطبا محافظ البنك المركزي: اقول له انه على الرغم من ان لي وجهة نظر بطبيعة أدائك، الا انني اعلم بل على يقين ان لا يد لك في هذا الموضوع ولست صاحب مصلحة مباشرة فيه.

واضاف «وعليه اقول لك هذه الحكومة الخايبة لا توهقك ولاتورطك لإنقاذ نفسها، فأمر غير مستغرب ان تتجه هذه الحكومة الى الباطل وتبتعد عن الحق عندما ذهبت في هذا الموضوع وتداعياته الى تفعيل قانون غسيل الاموال.

وزاد قائلا: انا اقول لهذه الحكومة وللمحافظ ان هذه الاموال والتي اكدت «القبس» وهي من الصحف المحترمة والحريصة على دقة وصدقية معلوماتها عندما اشارت الى ان هذه الاموال مرتبطة بالازمات السياسية التي شهدتها البلاد في ظل هذه الحكومات السبع المتعاقبة.

واضاف: إذا هي مرتبطة بتواريخ معينة شهدت هذه الازمات السياسية وبالتالي فإن القضية ليست غسيل اموال لكنها غسيل للمبادئ وشراء الذمم وافساد الضمائر، واصبح من يدفع يصول ويجول وهو يمارس عملية افساد الضمائر وشرائها لاستمراره في موقعه الذي خرب من خلاله كل شيء، جميل في هذا الوطن، السياسة والاقتصاد والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص وخلق الاحباط والالم في نفوس الشباب وهم يرون مستقبلهم يضيع وبعض نوابهم بدل ان يمارسوا دورهم في صناعة المستقبل والدفاع عن الشعب ومصالحه وامواله اصبح همهم زيادة الارصدة المليونية وشراء العقارات والمناقصات والعمولات والهبات والعطايا وقبض الفواتير السياسية.

واكد البراك ان الشعب الكويتي يعرف من هم «القبيضة» اسما.. اسما، وموقفا.. موقفا، لكن ايضا ان تعددت اسماء القبيضة ومواقفهم فهناك دفيع واحد.

واضاف: وبالتالي مثلما نطالب بمعرفة اسمائهم والكشف عنهم من خلال المعلومات التي وردت في جريدة «القبس» بخصوص الفضيحة المليونية فإن الشعب ايضا يطالب بمن دفع، لكن في نهاية الامر من يملك ان يبدأ بالخطوة الاولى هو محافظ البنك المركزي.

ودعا البراك المحافظ الى ممارسة ما هو مرسوم له وفق القانون لحماية الدستور والمبادئ واحترام الشعب والحفاظ على امواله وعلى صدقية القطاع المصرفي والاستعانة بما هو موجود لدى جريدة «القبس» من معلومات، خصوصا ان ما آلت إليه الاوضاع يجعلنا نطالب الشعب الكويتي بأنه يمارس مسؤولياته بعد ان فقدنا الثقة بالمؤسستين التشريعية والتنفيذية.

واضاف: الناس تتمنى ان تكون عيديتها بعيد الفطر هو بلاغ باسم الامة للحفاظ على اموالها ومبادئها وحتى لا تتحول هذه المؤسسة بشكل نهائي الى ادارة سيئة بيد من يدفع اكثر سواء من كان في السلطة التنفيذية او غيرها من المتنفذين.

وقال البراك ان الكويت تحتاج الى فزعة حقيقية لوقف هذا الانحدار الذي وصلت إليه والتاريخ لا يرحم.

وواصل مخاطبا محافظ البنك المركزي «امامك طريقان لا ثالث لهما، فإما ان تفزع للكويت ولدستورها او تستقيل».

مسلم البراك

..ويطلب كشفاً بالشركات المتاجرة بالمكالمات الدولية ويسأل عن اعتداء مقاول على موظفين في «الأشغال»

وجه النائب احمد السعدون سؤالا لوزير الكهرباء والماء ووزير الاعلام ووزير المواصلات بالوكالة م.سالم الاذينة جاء فيه: لقد تمادت بعض الشركات في المتاجرة بالمكالمات الدولية من دون ترخيص مما ادى الى حرمان الدولة من ايرادات مالية كبيرة واستيلاء هذه الشركات عليها من دون وجه حق. ورغبة في متابعة هذا الموضوع المتعلق بحقوق الدولة في ايرادات مالية، تقوم هذه الشركات بالاستيلاء عليها من دون وجه حق، ومعرفة الاجراءات التي اتخذتها وزارة المواصلات لاستعادة هذه الاموال ووضع حد لما تقوم به هذه الشركات من متاجرة بالمكالمات الدولية من دون ترخيص.

فيرجى موافاتي بما يلي:

1. كشف مبين به اسماء الشركات التي قامت بالمتاجرة بالمكالمات الدولية من دون ترخيص.
2. مقدار الاموال التي استولت عليها هذه الشركات حتى الآن من دون وجه حق والاجراءات التي اتخذتها الوزارة او تزمع اتخاذها لاستعادة هذه الاموال.
3. صور من جميع المراسلات التي تم تبادلها حول هذا الموضوع بين الوزارة وكل من هذه الشركات، وبين الوزارة واي من الجهات الحكومية وغير الحكومية مشفوعة بصور اي اقرار او تعهد تقدمت به هذه الشركات في هذا الشأن.
4. الاجراءات التي اتخذتها الوزارة او تزمع اتخاذها لضمان عدم قيام الشركات بالمتاجرة بالمكالمات الدولية من دون ترخيص. كما وجه السعدون سؤالا لوزير الاشغال العامة ووزير الدولة لشؤون البلدية د.فاضل صفر جاء فيه: في حادثة غريبة ومستهجنة وتشكل ـ ان صحت ـ اعتداء صارخا على موظفين عموميين اثناء قيامهم بتأديتهم لواجبات وظائفهم وتتطلب اتخاذ الاجراءات القانونية. تردد ان المقاول الرئيسي او احد مقاولي الباطن للعقد رقم هـ م خ/116 الذي تشرف عليه وزارة الاشغال لصالح مجلس الامة قد قام ومعه عدد من المسؤولين في الشركة التي يمثلها او غيرهم اثناء زيارة لموقع العمل في مجلس الامة «باحتجاز» عدد من المسؤولين من موظفي وزارة الاشغال العامة في مكاتب الموقع لمدة امتدت لعدة ساعات وذلك باغلاق المكاتب عليهم قبل ان يفرج عنهم، وانه قام كذلك باغلاق بعض مكاتب الموقع في المشروع الذي يداوم فيها مسؤولو وزارة الاشغال العامة ومنع الموظفين من استعمالها لعدة ايام وربما لازالت مغلقة. وبالنظر لما تمثله هذه الواقعة ـ ان صحت ـ من اعتداء صارخ على موظفين عموميين اثناء تأديتهم لواجبات وظيفتهم، الامر الذي يوجب اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة في هذا الشأن، ورغبة في معرفة وجه الحقيقة في هذا الموضوع، يرجى موافاتي وافادتي بما يلي:

1. مدى صحة واقعة قيام المقاول الرئيسي او احد مقاولي الباطن للعقد هـ م خ/116 (مجلس الامة) ـ باحتجاز ـ عدد من موظفي وزارة الاشغال العامة في موقع العمل باغلاق المكاتب عليهم لعدة ساعات قبل ان يفرج عنهم.
2. موافاتي ـ ان صح ذلك ـ بكشف مبينة به اسماء الموظفين الذين تم احتجازهم ومراكزهم الوظيفية وكذلك اسم المقاول ومن كان معه من مرافقين من شركته او من غيرها الذين تواجدوا في موقع العمل عند حدوث هذه الواقعة وتاريخ وقوعها.
3. عما اذا تم اتخاذ الاجراءات اللازمة باخطار الجهات المعنية بوزارة الداخلية مع موافاتي برقم القضية او القضايا التي رفعت وتاريخ تسجيلها والاجراءات التي اتخذتها وزارة الداخلية بشأنها.

المطوع: ما السيرة الذاتية لمدير التسويق في شركة الأنظمة الآلية؟

وجه النائب عدنان المطوع سؤالا برلمانيا إلى وزير المواصلات سالم الأذينة جاء فيه: شركة الأنظمة الآلية (ASC) شركة مملوكة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بنسبة تصل إلى ما يقارب 70٪ تتركز انشطتها في مجال المعلومات وانظمة الحجز الشامل نيابة عن الخطوط الكويتية، والشركة ادعت ضد رئيس مجلس إدارتها السابق والمعين حتى أبريل 2004 من مؤسسة الخطوط الكويتية بحكم وظيفته في ذلك الوقت كمدير إدارة التسويق والمبيعات، بأنه سهل مع آخرين الاستيلاء بغير حق على مال عام مملوك لجهة عمله والاشتراك فيه بركنيه المادي والمعنوي والتي أدين بها جنائيا في جميع درجات التقاضي.

ولبيان مدى تنفيذ رئيس مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية بحكم منصبه لأحكام القضاء والمحافظة على أملاك عامة للدولة دون اعتبار للمؤسسة بأنها املاك خاصة يرجى:

1. سخة من الحكم الصادر بتاريخ 2007/4/24 بالقضية رقم 2005/516 جنايات ـ 2005/405 المباحث، وحكم استئنافه رقم 2008/219 الصادر بتاريخ 2010/10/31، ونسخة من رفض الطعن بالتمييز فيه الصادر بتاريخ 2010/10/19 من محكمة التمييز العليا.
2. نسخة من الحكم الصادر بتاريخ 2007/1/6 بالجناية رقم 2004/2641 ـ 2005/306.
3. بيان ما إذا أحيط رئيس مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية علما بالحكم وصيرورته. إذا كانت الإجابة (نعم) فأرجو تزويدي بالآتي:
   - نسخة من الإجراءات التي اتخذها بهذا الخصوص.
   - هل تم تنفيذ الحكم كاملا، مع تزويدي بالمستندات الدالة على تنفيذه.
   - إذا لم يتم تنفيذ الحكم رغم نفاذه فيرجى تزويدي بالأسباب.
4. تزويدي بالسيرة الذاتية والتسلسل الوظيفي لمدير إدارة التسويق والمبيعات السابق والمعين بحكم عمله كرئيس مجلس إدارة شركة الأنظمة والذي شغلها حتى ابريل 2004 والذي ورد اسمه بالأحكام السابقة مع تزويدي بمسماه الحالي بمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية والإدارة التابع لها والمناصب التي يشغلها بالجهات التابعة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إن وجدت.
5. تزويدي بالسيرة الذاتية والتسلسل الوظيفي لمدير إدارة التسويق والمبيعات الحالي بالمؤسسة مع نسخة من قرار تعيينه بذلك المنصب وتزويدي بأسماء المرشحين قبل تعيينه وتوليه المنصب ونسخة من بيانات المفاضلة.
6. نسخة من قرار تعيين مدير إدارة التسويق والمبيعات الحالي بشركة الانظمة الآلية.

عدنان المطوع

العبدالهادي يشدد على ضرورة عقد جلسة طارئة لكشف حقائق الحسابات المليونية لبعض النواب

الوعلان يطالب بالإسراع في عقد «طارئة مليونية النواب» وتنفيذ التوجيه الأميري بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

مبارك الوعلان

م.ناجي العبدالهادي

دعا النائب مبارك الوعلان الى الاسراع بعقد جلسة برلمانية طارئة لاصدار التشريعات والقوانين اللازمة لمكافحة الفساد بجميع صوره واشكاله.

وقال النائب الوعلان في تصريح صحافي: ان ما تردد مؤخرا عن وجود شبهات في تراكم اموال في حسابات بعض نواب مجلس الامة يقتضي سرعة عقد هذه الجلسة الطارئة من اجل مناقشة الامر بشفافية وحيادية حفاظا على مكانة المجلس وسمعة اعضائه، لافتا الى ان كل تأخير في هذا الصدد سيفتح الباب واسعا للشائعات والاقاويل التي ستضع جميع النواب في دائرة الشبهات والاتهام لحين الكشف عن المتورطين في هذه القضية الخطيرة.

واضاف الوعلان ان الفساد بلغ حدا لا يمكن السكوت عنه او التهاون فيه، محذرا من امتداد المال السياسي الى المؤسسة التشريعية التي تعد حصينا منيعا للديموقراطية الكويتية.

وشدد النائب الوعلان على ضرورة وقف التنفيع على حساب مستقبل الاجيال المقبلة ومصلحة الكويت وسمعتها في الخارج، مثمنا التوجيه السامي لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد، خلال كلمة سموه بمناسبة العشر الاواخر من رمضان، للحكومة بسرعة انجاز مشروع قانون انشاء هيئة وطنية لمناهضة الفساد واحالته الى مجلس الامة، وتأمين متطلبات نجاح هذه الهيئة.

وفي ختام تصريحه الصحافي طالب النائب مبارك الوعلان بضرورة الحفاظ على مسيرة العمل الوطني في الاتجاه الصحيح بعيدا عن المصالح الشخصية والمحسوبية والتنفيع السياسي، داعيا الى الحفاظ على نزاهة ومكانة مجلس الامة باعتباره «بيت الشعب» ورمز ارادته الحرة.

من جانبه دعا النائب م.ناجي العبدالهادي الى ضرورة عقد جلسة طارئة لمجلس الامة لكشف الحقائق بشأن الحسابات المليونية لبعض النواب لأهمية هذه القضية التي تمس بعض النواب وتؤثر على الجهاز المصرفي العصب الاساسي لتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري اقليمي وعالمي تلبية لرؤية صاحب السمو الامير الشيخ صباح الاحمد.

وشدد العبدالهادي على ضرورة مناقشة هذه القضية المهمة وبيان مدى صحة المعلومات التي اثارتها جريدة «القبس» حول تراكم مبالغ مالية بحساب نائبين بلغت قيمتها 25 مليون دينار ودراسة البلاغات المقدمة للنيابة العامة في السنوات الخمس الاخيرة والتي بلغت 111 بلاغا، ومعرفة ما اذا كان اي من اعضاء مجلس الامة اودع مبالغ كبيرة في البنوك في الفترة الاخيرة والتأكد من ان الجهات المختصة قد فعلت الاجراءات المصرفية والتعليمات الواجبة في تلك الايداعات والتأكد من الجهات المختصة عن مدى صحة المعلومات الواردة بالخبر وذلك كله لمعرفة الحقيقة وحماية الجهاز المصرفي الكويتي.

وشدد العبدالهادي على ضرورة تفعيل الدور الرقابي للاجهزة المختصة في بنك الكويت المركزي وادارة غسيل الاموال في وزارة التجارة والصناعة وادارة الجمارك وسوق الكويت للاوراق المالية واتحاد المصارف ووزارة الداخلية والنيابة العامة.

كما شدد العبدالهادي على ضرورة تفعيل القانون رقم 35 لسنة 2002 بشأن مكافحة غسيل الاموال وخصوصا البند رقم 4 والذي ينص على الابلاغ عن اي معاملة مالية مشبوهة والواردة ضمن الفصل الثاني بشأن الزام المؤسسات المصرفية والمالية والجهات الحكومية، كذلك ضرورة تفعيل ما ورد في القسم السابع بشأن التفتيش على البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لرقابة البنك المركزي في القانون رقم 32 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي والمهنة المصرفية والقوانين المعدلة له.

واكد العبدالهادي ضرورة تفعيل دور وحدة التحريات المالية التي يرأسها بنك الكويت المركزي والمنشأة بالقرار رقم 10 لسنة 2003 وذلك للتحقق من الايداعات المليونية لبعض الاعضاء.

واشاد العبدالهادي باعتماد مجلس الوزراء في اجتماعه الاستثنائي الثلاثاء مشروع قانون انشاء هيئة مكافحة الفساد وذلك تلبية لتوجيهات صاحب السمو الامير، حيث تعمل هيئة مكافحة الفساد على حماية مؤسسات واجهزة الدولة من استغلال وسوء استخدام السلطة بتحقيق منافع شخصية او للغير وتعزيز مبادئ سيادة القانون والشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والمالية والادارية، فضلا عن تفعيل مبدأ المساواة وتعزيز الدور الرقابي للاجهزة المختصة والكشف عن مواطن الفساد بجميع اشكاله وتلقي الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالفساد والتحقق منها واحالة ما يستحق منها للقضاء.

مخلد يطالب مجلس الوزراء بمساواة السالمية مع جليب الشيوخ

مخلد العازمي

ناشد النائب مخلد العازمي الحكومة اضافة ملف القطع 2 و4 و12 في منطقة السالمية الى اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء بشأن منطقة جليب الشيوخ وتعديل اوضاعها، مشيرا الى ان هذا الامر من شأنه ان ينهي معاناة أهالي المنطقة ويعيد تنظيمها بعد طول انتظار سيما وان الاهالي يعانون الآن من سوء الوضع وعدم تقدير ما يحدث لهم.

واضاف العازمي في صريح صحافي انه سبق وان قدم اقتراحات بشأن هذه القطع في منطقة السالمية وحان الوقت لطي صفحة هذه الاشكالية التي يعاني منها قاطنو ومالكو عقارات القطع 2 و4 و12 لافتا الى ان على مجلس الوزراء ادراك اهمية حل اشكالية الوضع والذي لا يختلف كليا عن وضع منطقة جليب الشيوخ.

وقال العازمي ان سوء مداخل ومخارج القطع وانتشار العزاب والعمارات الاستثمارية حولها وتهالك المباني وقدمها يستدعي تدخل الحكومة وانهاء ملفها الذي يتواجد في مجلس الوزراء منذ امد بعيد رغم الاقتراحات النيابية والحلول التي طرحها اعضاء المجلس البلدي بشأن منطقة السالمية وتحديدا القطع المذكورة.